جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة	
المحور رقم - 6 -	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية
عنوان المداخلة	المسؤولية الاجتماعية كآلية في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
الإسم واللقب	سليمة مباركي
المؤهل العلمي	طالبة دكتراه
الوظيفة	/
التخصص	/
المؤسسة	جامعة البليدة - 02
ملاحظات	/

المسؤولية الاجتماعية كآلية في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ملخص :

تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى في صادراتها على قطاع المحروقات ، وفي ظل الأزمة التي تعيشها حاليا من خلال سياسة التقشف التي تبنتها الحكومة ، اوجب عليها الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تؤديه من ادوار كبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني في مختلف المجالات لتصل إلى التنمية المستدامة من خلال تبنيها للمسؤولية الاجتماعية ، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى التنمية المستدامة ، من خلال التطرق إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهميتها و مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة .

من خلال هذه المداخلة سنتطرق كذلك إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أهم خصائصها، وكذا دوافع وأسباب الأخذ بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،و التعرف على آليات تطبيق المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ، وكذا معايير مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المسؤولية الاجتماعية ، التنمية المستدامة

Résumé

Face à la crise que traverse actuellement la politique d'austérité adoptée par le gouvernement ,l'Algérie doit faire attention au secteur des petites et moyennes entreprises pour leur rôle dans le développement de l'économie nationale dans divers domaines pour atteindre un développement durable en adoptant la responsabilité sociale ,en abordant le concept de responsabilité sociale, son importance et sa contribution au développement durable .

Par cette intervention, nous discuterons également du concerte de petites et moyennes entreprises ,des caractéristiques les plus importantes ainsi que des raisons d'assumer la responsabilité sociale des petite et moyennes entreprises et identifierons les mécanismes d'application de la responsabilité sociale ainsi que les critères de leur contribution au développement durable

Les mot clé : des petites et moyennes entreprises, responsabilité sociale, développement durable

مقدمة :

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها دور جد فعال في تنمية الاقتصاد، وخاصة الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في توفير مناصب شغل في شتى المجالات ، وهذا للتقليل والحد من البطالة التي يعاني منها كثير من الشباب ،لكون أن إنشاء هذا النوع من المؤسسات لا يتطلب أموال ضخمة ، سهولة إنشائها ليس بالضرورة نجاح هذه المؤسسات، وأعداده الكبيرة والمتزايدة من سنة لأخرى هذا لا يعني انه ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، خاصة لما تعانيه من مشاكل داخلية ، وخاصة تلك المتعلقة بالأنظمة الإدارية، مما سوف ينعكس على أداءها وبالتالي تدهورها وإفلاسها.

إن تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية الاجتماعية بمفهومها الشامل يرجع بالمنفعة على كل العاملين داخل وخارج المؤسسة ، فالمسؤولية الاجتماعية تعتبر من أحد ، وأهم الوسائل التي تستعملها المؤسسات لتحسين صورتها مع المتعاملين معها، سواء ا كانوا عمالا، موردون ، زبائن ، وغيرهم ،كما نجد أن المؤسسات الكبيرة تتمتع بإمكانيات كبيرة تسمح لها بتبني المسؤولية الاجتماعية وقدرتها على تنفيذ برامجها، في حين محدودية رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وقلة عدد الموارد البشرية التي تعمل عندها، كل ذلك قد يؤثر على اهتمام تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية الاجتماعية ، وبالتالي يصبح عائقا على المؤسسة لممارسة المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الكامل والشامل، مما يصبح دافعا للتركيز على جانب منها فقط على حساب جوانب أخرى، وهو الذي يعيق الوصول إلى التنمية المستدامة وتحقيقها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

لمعالجة هذا الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية التالية :

هل تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعدها في تحقيق التنمية المستدامة ؟

و من أجل معالجة الموضوع بدقة و تفصيل، قمنا بإدراج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- هل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؟
- كيف يمكن للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة؟

سنقوم بمعالجة هذا البحث في ثلاث محاور:

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

المحور الثاني : الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الثالث:تبني المسؤولية الاجتماعية لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

– التعرف على مختلف المفاهيم والمتعلقة ب : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المسؤولية الاجتماعية ، التنمية المستدامة

– التعرف على كيفية مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

– التعرف على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

المحور الأول الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

1– مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

قد تعددت التعاريف المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية كونها لم تكن معروفة بشكل واضح في النصف الأول من القرن العشرين، وفيما يلي تعريف للمسؤولية الاجتماعية .

– عرف **P. Drucker** المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه .[1]

– **عرفها Floriane Bouyoud** بأنها مجموعة من الالتزامات القانونية و الأخلاقية التي تحدد إستراتجية منظمة ما في بيئتها اتجاه أصحاب المصالح المعنيين ، مع ضمان استمراريتها و نموها الاقتصادي، و هذا من أجل الموافقة في الحاضر بين الأداءات الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية دون الإضرار بالأداءات المستقبلية .[2]

– **عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة** على أنها الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا ، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم ، بالإضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل .[3]

– **التعريف الإجرائي** : المسؤولية الاجتماعية هي مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات اتجاه العاملين والمتعاملين معها، وذلك في إطار قيم وأخلاق المجتمع للمساهمة في التنمية المستدامة .

2– أهمية المسؤولية الاجتماعية :تنبع أهمية تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية من خلال مساهمتها في:[4]

–زيادة التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع وإيجاد شعور لانتماء من قبل الأفراد والفئات المختلفة.

–تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر مستوى من العدالة الاجتماعية.

-تحسين التنمية السياسية انطلاقا من زيادة مستوى التثقيف.

-الوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات.

- كما أنها تساهم في تعزيز صورة المنظمة في المجتمع.

-و المحافظة على البيئة من خلال اللوائح والتشريعات التي تنظم عملها، وتكييف إستراتيجيتها في الاتجاه الذي لا يضر البيئة .

3- أبعاد المسؤولية الاجتماعية :

حسب **كارول** فإن الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة غير مستقلة عن بعضها وهي تخص المؤسسة ككل وتتمثل في :[5]

- **المسؤولية الاقتصادية** :باعتبار المؤسسة الاقتصادية أساسية في المجتمع يجب أن تنتج سلع وخدمات مطلوبة من المجتمع مع تحقيق الربح .

- **المسؤولية القانونية** :تخص الالتزامات القانونية وجملة التشريعات، موحدة في إطار تنظيمي على المؤسسة احترامه والتقيد به .

- **المسؤولية الأخلاقية** : هي مجموع سلوكات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في إطار قانوني ولكن كأعضاء في المجتمع تنتظر من المؤسسة القيام بها

- **المسؤولية التطوعية** : وهي المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع الحصول عليها من المؤسسة كالدعم المقدم لمشاريع المجتمع المحلي و الأنشطة الخيرية...إلخ

4- آليات تطبيق المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة : إن إطار تنفيذ نظام المسؤولية الاجتماعية يتبع تطبيقاً لمبدأ (**ديمنج**)في إدارة الجودة الشاملة، والتي تعتمد على المراحل الأربعة التالية :التخطيط، التطبيق، الفحص (التحقق)، التحسين .ومن المهم أن يشتمل النظام الإداري الخاص بالمسؤولية الاجتماعية على إطار منظم ، يتم مراقبته باستمرار ومراجعته بانتظام ، والذي يتضمن المراحل التالية:[6]

- **التخطيط** : ويقصد به سيرعملية تخطيط مستمرة، تُبنى على الاحتياجات الفعلية للمجتمع،لتتمكن من تحديد سياسة المؤسسة و توجهها ، و المتعلقة بتبني المنهج المؤسسي للمسؤولية الاجتماعية، وتحديد العوامل الخاصة ، والآراء المصاحبة لها، وكذلك تحديد ومراجعة المتطلبات الإدارية و/أو القانونية،التي تصادق أو توقع عليها، ووضع معايير أداء داخلية، وتتضمن عملية التخطيط وضع برامج لتحقيق أهداف المؤسسة ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية (خطط تنفيذية) حيث يتناول الأدوار، المسؤوليات، العمليات، الموارد، الأطر الزمنية، الأولويات، الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف، ومؤشرات قياس الأداء، التي تمكن المؤسسة من المتابعة والتقييم لمستوى تحقق الأهداف.

- **التطبيق** : والمقصود به تحديد الأهداف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وصياغة الخطط والبرامج من أجل تحقيقها وتنفيذها،من خلال بناء وتطوير هياكل إدارية ذات علاقة مباشرة بتنفيذ خطط المسؤولية الاجتماعية ، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، مع تفويض الصلاحيات وتوفير الموارد،

وتدريب الموظفين لضمان رفع الوعي والمسؤولية الاجتماعية .

كما ينبغي أن يتم تصميم أو تعديل الخطط التنفيذية للمسؤولية الاجتماعية، بشكل يضمن التداخل المنظم مع أنظمة المؤسسة الأخرى، بحيث تتماشى وتندمج بشكل فعال مع أنظمة الإدارة القائمة، حيث يساعد المؤسسة على تحقيق التوازن، إيجاد الحلول للتداخلات المحتملة داخليا على صعيد عمليات المؤسسة، وخارجياً على صعيد الاتصال وأولوية تنفيذ النشاطات، وتشتمل عناصر النظام الإداري المستفيدة من هذا الاندماج على ، تخصيص الموارد، التوثيق والرقابة، نظم الدعم والمعلومات، التدريب والتوعية، الهيكل التنظيمي، نظم التقييم والمكافآت، عمليات التدقيق والاتصالات كما ينبغي على الإدارة بتنفيذ وتحسين خطط عمل المسؤولية الاجتماعية وأن تعمل على توفير هذه الموارد في الوقت المناسب .

– **التحقق** : إن الأداء الفعال الخاص بالمسؤولية الاجتماعية على المراقبة الدقيقة والتقييم و مراجعة الأنشطة التي يتم القيام بها ،و تحقيق الأهداف المحددة، الموارد المستخدمة وغيرها من الجهود التي تبذلها المؤسسة، وتستهدف عملية المراقبة المستمرة أو ملاحظة الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية بشكل أساسي التأكد من تنفيذ الأنشطة كما هو مقرر، وذلك من خلال الاتفاق على مؤشرات الأداء الخاصة، وتحديد الجهة و الأفراد المسؤولة عن عملية القياس،كما يجب عليها رفع التقارير الدورية المتعلقة بنتائج القياس لكافة المعنيين، مع ضرورة تدوين التوصيات المتعلقة بتعليل الانحرافات.، بالإضافة إلى مراجعة الأنشطة الموجودة ، بحيث ينبغى على المؤسسات أن تكون على وعي بالظروف المتغيرة أو التوقعات والتطورات القانونية أو التشريعية، التي تؤثر في المسؤولية الاجتماعية والفرص الجديدة لمجهودها .

– **التحسين المستمر** : على المؤسسة البناء على المراجعات الدورية نتائج التدقيق والقياس و أن تأخذ في اعتبارها الطرق التي يمكن من خلالها تحسين أدائها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية ، ويجب استخدام نتائج هذه المراجعات للمساعدة في تحقيق تحسن متواصل في المسؤولية الاجتماعية وإعادة توزيع الأنشطة على مستوى الخطط التشغيلية،كما يمكن أن تتضمن هذه التحسينات تعديل الأهداف لتعكس الظروف المتغيرة أو الطموح لمزيد من الإنجازات ، ويمكن توسيع نطاق الأنشطة والبرامج المتعلقة للمسؤولية الاجتماعية ، كما يمكن أن يكون موضوع الإمداد بموارد إضافية، أو مختلفة للأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية محل اهتمام ودراسة، وأن تتضمن عمليات التحسين أيضاً برامج أو أنشطة للاستفادة من الفرص المحددة حديثاً.

المحور الثاني الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن اختلاف درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى ،أدى إلى تبني كل دولة تعريفا خاصا بها ، وذلك بالاعتماد على الجانب القانوني أو الإداري ، كما توجد تعاريف مختلفة خاصة بمجموعات أو هيئات دولية ، سنتطرق إلى بعض من هذه التعاريف لنخلص في الأخير إلى التعريف الجزائري لهذه المؤسسات .

- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسات التي يعمل بها 250 عامل ، ويمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل ، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 9 ملايين دولار ، وبالنسبة لبعض الصناعات تعتبر المؤسسة صغيرة إذا كان عدد العاملين اقل من 1000 عاملا.[7]

- تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام بها إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا ، استخدم كل من بروتش وهيمينز (BRUCH et HIEMENZ) التصنيف الآتي المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان، والذي أخذ مؤشر العمالة فيه كمعيار أساسي:

- من 1 إلى 10 عمال ..... مؤسسات عائلية وحرفية .
- من 10إلى 49 عامل ..... مؤسسات صغيرة .
- من 49إلى 99 عامل ..... مؤسسات متوسطة .
- أكثر من 100 عامل ..... مؤسسة كبيرة .

كما استند التعريف أيضا على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الأشكال السابقة، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة، أما المستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة، بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف نوع من تقسيم العمل ، فيبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة و التسيير، فيظهر بذلك نوع من التنظيم للوظائف ، فهذا التنظيم يكون أكثر وضوحا في المؤسسات الكبيرة.[8]

- التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة :

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد شهد تعديلا بعد كل فترة زمنية كونه يرتكز على متغيرات قابلة للتغير عبر الزمن، فان تعريف المشرع الجزائري عرف تعديلا في سنة 2017 بعد سنة 2001 من خلال مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الميزانية، وفقا للتغيرات

الاقتصادية ذات الأثر المباشر على سعر الصرف .

المادة 5 : تعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسون (250) شخصا لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري تستوفي معيار الاستقلالية ، يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي :

* **الأشخاص المستخدمون** :عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية ، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة ، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل

* **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة** : هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا

* **المؤسسة المستقلة** :كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[9]

التعريف الإجرائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

من كل ما سبق يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بأنها عبارة عن منشات ذات طابع شخصي وتتميز بالاستقلالية في الملكية وكذا الإدارة ، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم العمالة بها الذي لا يفوق 250 عامل حسب التعريف الجزائري .

– أسباب وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن إجمال أسباب وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[10]

- تيسير جمع البيانات عن هذا القطاع لاستخدامها في وضع تقارير عن التقدم في عملية التنمية الاقتصادية , وتقديم الاستشارات لهذه المنشاة حول الفرص الاستثمارية والعقبات والاتجاهات الجديدة
- تيسير تنمية وتوضيح السياسات الاقتصادية التي تشجع النمو بصفة عامة و نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.
- تبني فهم أفضل لدور واثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي.
- التعرف على المجتمعات المستهدفة بشكل ملائم بغرض وضع آليات استشارية كمدخل لعملية تنمية السياسات ومساعدة القطاعات الفرعية
- تعريف القطاع بدقة يمكن من رقابة وتقييم اثر الإصلاح التنظيمي والإجراءات التمويلية وغير التمويلية , وكذا تحليل التكاليف والأرباح بدقة وكذا اقتراح إجراءات التصحيح معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

– معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن المعايير التي يتم الاعتماد عليها في وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن تقسيمها إلى نوعين، فهناك المعيار الكمي و المعيار النوعي .

أ– **المعايير الكمية:** تعتبر المعايير الكمية أحد أهم المعايير التي يمكن استخدامها في وضع تعريف المؤسسات الصغيرة و لمتوسطة و تخص هذه المعايير المؤشرات الاقتصادية ، التقنية أو النقدية.

* **معيار عدد العمال:** يعتبر هذا المعيار من أسهل المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها و هذا بسبب ثباته النسبي، و كما هو معلوم أن المعلومات الخاصة باليد العاملة متوفرة في غالبية الدول إلا أنه في بعض الأحيان يتوجب الحذر من هذا المعيار لأن الاعتماد عليه بشكل مطلق قد يؤدي إلى التعريف الخاطئ لها ، ففي بعض الأحيان تلجأ بعض المؤسسات إلى الاعتماد على كثافة عمالية كبيرة ، و ذلك لتعويض النقص في رأس المال و التكنولوجيا و ينظر إلى هذه المؤسسات على أنها كبيرة في حين هي عكس ذلك كما نجد أيضا ظاهرة عدم التصريح بالعمال و كذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.[11]

* **معيار رأس المال المستثمر** : يعتبر رأس المال المستخدم بالمنشأة أحد المعايير الكمية ، للتمييز بين الصناعات الكبيرة والصغيرة ، ويقصد بهذا المعيار بأنها الصناعات التي تتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر فيها ، والذي يختلف من دولة إلى أخرى وهنا تبرز مشكلة تحديد المقصود برأس المال هل هو رأس المال المستثمر من ثابت وعامل ،أو رأس المال الثابت ويفضل البعض رأس المال الثابت حيث انه يعكس حجم الطاقة الإنتاجية ، ويستبعد البعض قيمة الأراضي من رأس المال الثابت.[12]

* **معيار الجمع بين العمالة ورأس المال** : يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما لتعريف الصناعات الصغيرة ، حيث يتم الاعتماد على كل من عدد العاملين ورأس المال ، إلا أن هذا المعيار لا يخلو من بعض أوجه القصور فوضع حد أقصى للعمالة بجانب رقم معين للاستثمارات يؤدي إلى رفض بعض الصناعات الصغيرة أن توظف أعدادا جديدة من العمال رغم حاجاتهم إليهم خوفا من حرمانها من بعض برامج الحكومة لمساعدتها مثل القروض والمساعدات الفنية ويؤدي ذلك إلى عدم المساعدة في التخفيف من حدة البطالة ، و يمكن استخدام معيار العمالة ورأس المال في حالة البلاد التي لا تعاني من حدة مشكلة البطالة .[13]

ب– المعايير النوعية : تتمثل المعايير الكمية فيما يلي:[14]

* **معيار الملكية** : ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في مجملها إلى القطاع الخاص في شكل شركات (أشخاص أو أموال)، حيث أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية

* **معيار المسؤولية** : من حيث مدى تنوعها أو تحديدها فالمسؤولية في المؤسسات الصغيرة ، بحيث هو صاحب القرارات داخل المؤسسة له دور في التأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة، يجمع بين عدة وظائف في آن واحد .

* **معيار الاستقلالية** : و يقصد بهذا المعيار الاستقلالية عن فروع المؤسسات الكبرى بحيث تكون هناك استقلالية مطلقة للإدارة و العمل، يكون مالك المؤسسة هو المدير دون تدخل أطراف خارجية[15].

3- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : أهم الخصائص التي تتسم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي :

-سهولة التأسيس (النشأة) حيث تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

- الاستقلالية في الإدارة عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها. مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.[16]

-صعوبة إعداد القوائم المالية لافتقار المسير للخبرة المالية وا لمحاسبية، واعتمادها على محاسبة بسيطة في التقييد .[17]

- انخفاض معامل رأس المال عن العمل لكون هذا النوع من المؤسسات يعتمد على استخدام القدرات الإنتاجية الكثيفة العمل على حساب كثافة رأس المال .[18]

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر رأس مالها واعتمادها على مصادر تمويل داخلية، بسبب صعوبة حصولها على تمويل خارجي بقيوده التي تعطي الحق للممول بالتدخل في إدارة شؤون العمل، مما يزيد من حدة المخاطر المالية الممكن التعرض لها. لذلك فأغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا اضطرت إلى التمويل الخارجي فهي تفضل القروض الصغيرة أو التمويل من مصادر غير رسمية حتى وإن كانت تكلفتها عالية مقابل الحصول على حرية التصرف في إدارة المؤسسة.[19]

- يتولى مالك المؤسسة كل العمليات التسييرية والتقنية والمالية باعتبار أن هذه المؤسسات ذات طابع عائلي في غالب الأحيان .[20]

4- سلوك المسيرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : إن الدور الذي يمثله المسير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر حاسما في حياتها وخياراتها الإستراتيجية المستقبلية، وهو يختلف وفق عدة عوامل : الكفاءة، الخبرة، الثقافة، نظام القيم، طبيعة النشاط، الشكل القانوني، وقد تعددت

وجهات النظر في تحديد معالم ومميزات صاحب القرار في هذا النوع من المؤسسات،وحسب(Miles and Julien and Marchesnay; 1988)تم وضع تصنيف حول سلوك المديرين في المؤسسات كالتالي :[21]

* **المدير الميراثي أو المقلد** : هو الذي يوجه عملية التسيير نحو هدف البقاء والاستقلالية والنمو، وغالبا ما يستخدم رأسماله الشخصي والعائلي عند الضرورة، ويكون نمو المؤسسة معتدلا ومواكبا لتغيرات السوق، ويكون الإبداع غير مرغوب فيه ، وبالتالي الاستثمارات المادية وغير المادية تبقى ضعيفة ومحدودة.

* **المدير المقاول أو الرائد** :هو الذي يبني قيادة المؤسسة على ثلاثة مبادئ هي النمو والاستقلالية وتحقيق العوائد المدير المقاول أو الرائد :هو الذي يبني قيادة المؤسسة على ثلاثة مبادئ هي النمو والاستقلالية وتحقيق العوائد ، أين يكون الإبداع مطلوبا بكثافة ويؤدي إلى استثمارات معتبرة. ولبلوغ هذا الهدف يتيح لهذا النوع من المدراء الحصول على مصادر تمويل خارجية وفتح رؤوس أموالهم .

* **المدير التسييري** :هو الذي ينسجم مع المفهوم الكلاسيكي لتسيير المؤسسات الكبيرة،يكون تركيز المدير في البحث على الأداء المرتفع من خلال سيرورة القرارات العقلانية، ويفضل الإبداع لكن مع التحكم النسبي في الجوانب .

المحور الثالث : تبني المسؤولية الاجتماعية لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1– ماهية التنمية المستدامة و أبعادها :

– تعريف التنمية المستدامة :تعرف بأنها العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق جهود الأفراد والهيئات الحكومية ، لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية بأسلوب ديمقراطي، وجعلها جزءا متكاملا في الدولة ومساعدا ، على أن يكون إسهاما فعالا في تحسين أحوال هذه المجتمعات وتلبية احتياجاتهم الإقليمية ،و بأكبر قدر ممكن من الاعتماد على مبادراتهم الذاتية فضلا على تحقيق مركزية التقدم القومي ، بما يسمح على تشجيع المبادرة والاعتماد على الجهود الذاتية الشعبية المنظمة وتعميق اللامركزية والاستقلالية المالية والإدارية للسلطات المحلية.[22]

– أبعاد التنمية المستدامة : فمن خلال الجدول التالي نوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها :[23]

الجدول رقم 01 : الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

– الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة :

يتمثل ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها وفق أحد الباحثين المختصين في ما يلي :[24]

* **اقتصاديا** :النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، وأن يحافظ على مستوى معين للإدارة من التوازن الاقتصادي ، ما بين الناتج العام والدين العام، والمجتمع ، حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية

* **بيئيا** :النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى ، التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية .

* **اجتماعيا** :يكون النظام مستداما اجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

2– مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة : إن من أهم المفاهيم المرتبطة مباشرة بالتنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، إذ يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من أهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق إلى المؤسسات الاقتصادية، ودورها في التنمية المستدامة ذلك أن هذه المسؤولية يراها البعض على أنها التطبيق العلمي للتنمية المستدامة داخل المؤسسة ، فمفهوم التنمية المستدامة يرتبط مباشرة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والذي من خلال تطبيقه سيتم إحداث القطيعة للمفهوم الكلاسيكي للمؤسسة، كما أن هدف المؤسسة الاقتصادية هو تعظيم الربحية للمساهمين فمحافظة المؤسسة الاقتصادية على بقائها ونموها يحتم عليها أن تعمل على تحقيق أهداف أخرى لأطراف داخلية وأخرى خارجية موجودة في البيئة التي تعمل فيها، وأن السعي الدائم والمستمر إلى تحقيق هذه الأهداف يترتب عليه تحمل المؤسسات الاقتصادية لجملة من المسؤوليات.[25]

3– معايير مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة : إن التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال احترامها للمسؤولية الاجتماعية، يفرض علينا قياس أدائها البيئي والاجتماعي، بالرغم من الاتفاق على أهمية قياس الأداء الاجتماعي لمعايير مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة ، غير أن المتفق عليه أنه يتطلب الأخذ بعين الاعتبار المعايير الثلاثة التالية :[26]

* **الشمولية** :ينبغي أن يعكس النموذج الجوانب المختلفة للأداء الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إذا يعتبر معيار الشمولية مؤشر لدرجة احتواء النموذج للأنشطة ذات المضمون الاجتماعي .

* **أسلوب القياس** : يعتبر أسلوب القياس الكمي أكثر أساليب القياس موضوعية ، مقارنة بأسلوب القياس الوصفي ، لذلك يعتبر مؤشر الموضوعية هو كل المعلومات التي يحتويها النموذج.

* **إمكانية التطبيق** : يواجه تطبيق المحاسبة في مجال المسؤولية الاجتماعية عدة صعوبات، وتعتبر سهولة إعداد النموذج وقابلية ما يحتويه من معلومات للفهم مؤشر لإمكانية تطبيقه ، و بناءا على هذه المعايير يمكن قياس الأداء والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال قياس الأبعاد المختلفة للمساهمات والاجتماعية الإيجابية والسلبية ، التي تترتب عن الالتزام الإجباري أو الطوعي بقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعمليات الاجتماعية التي تدخل في مجالات هذه المسؤولية .

4- واقع التنمية المستدامة في الجزائر

التنمية المستدامة بطبيعتها هي التطوير في جميع الميادين باستخدام الإمكانيات المتاحة، والتنمية في جوهرها تحمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنشئة السياسية والاجتماعية وغيرها من المفاهيم. وفيما يلي واقع التنمية المستدامة في الجزائر .

– **التنمية الاقتصادية** : يمكن تلخيص الوضعية الاقتصادية والمالية والسياسية التي أصبحت تعيشها الجزائر في:

-الانخفاض المستمر والحاد في حصيلة الصادرات النفطية.

– تزايد أعباء خدمات المديونية الخارجية ، من خلال الساسة التي تبنتها الحكومة الجزائرية والتمثلة في سياسة التقشف.

– الوضعية المالية الصعبة الذي أصبحت تعيشها الجزائر في الوقت الراهن ، قد كشفت أسرار كبيرة ، مما أدى إلى عقد قروض تجارية مكلفة

– يتميز الاقتصاد الجزائري بما يلي :[27]

* **اقتصاد مديونية** : فمعظم السياسات الاقتصادية تركز على تسيير و إدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تمثل قيدا يؤثر على القرارات الاقتصادية ، فرغم انخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لزيادة في أسعار البترول، فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى المقدرة التسديدية بعد مرحلة تحرير التجارة

* **اقتصاد ريعي** : فهو يقوم على إستراتيجية استنزاف الثروة البترولية والغازية على حساب التصنيع والزراعة ، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية ، فالاقتصاد الجزائري يعتمد على استنزاف المحروقات ، وهذا ما اضعف سياسة التنمية إذ اثر سلبا على استخدام موارد دخل بديلة ، فاعتمادها على المحروقات يؤثر سلبا على اقتصادها الكلي ، لأن تقنيات الأسعار النفط الدولية أدت إلى تقلبات في المجتمعات الاقتصادية الكلية وكانت لتحركات أسعار الطاقة العالمية ، فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات الحكومية ومدى توفر النقد الأجنبي

* **اقتصاد تطورت فيه آلية الفساد** : فظاهرة الفساد أصبحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية ، وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية ، فازدادت شبكات السوق الموازية وتنامت أحجام الثروات ، هذا الوضع أضعف قدرة الدولة ومؤسساتها .

– **التنمية السياسية** : تشهد الجزائر تعقيدات في عمليات الإصلاح السياسية والتنمية و هي كالتالي : [28]

-ضعف تبلور القوى الاقتصادية والاجتماعية.

-ضعف الأسس الثقافية والقيمة الديمقراطية مثل: العقلة و الرشادة عدم قيام مجتمع مدني حقيقي وهو العنصر الهام في تحديد مستوى التنمية السياسية.

-وجود التسلطية في الممارسة السياسية حيث يحرص النظام السياسي على تفكيك المجتمع دون تبلور قواه ومؤسساته ، وكذا بساطة بنية التركيبة النظام السياسي

– **التنمية الاجتماعية** :

تعتبر سياسة التشغيل من أهم الوقائع الاجتماعية للتنمية المستدامة في البلاد ، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية بحكم الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي لتحقيق العيش الكريم للمواطن ووضع البرامج الناجح للتكفل القادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة ، حيث تركز هذه السياسية إلى بعدين أساسيتين : البعد الاجتماعي الذي يرتكز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الناجعة عن البطالة للشباب ، ففي هذا الإطار عمدت تصفية المؤسسات إلى تسريح أعداد هائلة من العمال مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بنسب كارثية ،وقد عمل غياب الاستثمارات الجديدة في القطاعين العام والخاص إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة إعادة الهيكلة المؤسسة أو غلقها بعدم إيجاد مصادر تمويل أو تغيير إنتاجها من إنتاجي إلى تسويقي ، كما اعتمد نظام التكفل والشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني والتي أصبحت في نظر المواطن الجزائري كذر الرماد في العيون، فإن الوضع يوحي بعواقب وخيمة وأزمة عامة في البنية الاجتماعية .[29]

خاتمة

من خلال هذه الدراسة خلصنا إلى النتائج التالية :

تعتبر المسؤولية الاجتماعية كمنهج فكري و عملي يحدد تصرفات وطريقة تفكير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بما يدفعها بتعزيز دورها ، وترسيخ قدرتها في تحقيق الحاجات والرغبات لمختلف الأفراد داخل المحيط المؤسساتي أو خارجه باعتبارها المسؤولة عن ذلك .

إن آليات تطبيق المسؤولية الاجتماعية أصبح هدف تصبو إليه المؤسسات ، وعليه لابد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني مفهوم المسؤولة الاجتماعية للمؤسسة حتى تحقق وتصل إلى التنمية المستدامة .

إذن المسؤولية الاجتماعية تعتبر كإطار موجه ومحدد لتصرفات وطريقة تفكير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بما يدفعها إلى تعزيز دورها ، مما يساعدا في تجنب المشاكل والأضرار التي تتعلق بمختلف الأنشطة التي تمارسها المؤسسة ، كل هذا يمنح لها تحقيق مكانة جيدة في أذهان الأفراد أو المؤسسات الأخرى ، بما يضمن لها البقاء ، الاستمرار ، والنجاح

الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة ألزم عليها أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية لتبني المسؤولية الاجتماعية .

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ، أما واقع التنمية المستدامة في الجزائر لا يهيئ المناخ المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبني المسؤولية الاجتماعية .

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المراجع المعتمدة :

1 طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري ، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر،2010 ط3، عمان ، ص 49

[2] Floriane Bouyoud , Le management stratégique de la responsabilité sociale des entreprises, thèse de doctorat , en management, le CNAM, Paris, 2010, P 57

[3] صالح السحياني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية– حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية – ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية : تقييم واستشراف ،أيام 23–25 مارس ،بيروت، 2009 ،ص 04

[4] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، الأردن ، دون سنة النشر، ص 526

[5] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سبق ذكره ، ص 93

[6] جصاص محمد، تليلاني فاطمة الزهراء، تطبيقات المسؤولية الاجتماعية الخارجية للمؤسسات– شركة كوكا كولا كنموذج– ، الملتقى الدولي الثالث عشر حول:دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهانات –، يومي 14–15 نوفمبر ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2016 ، ص 17

[7] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 54

[8] سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 2 ، الجزائر ، 2011 ، ص 81 .

[9] الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة ، 11 جانفي 2017، العدد 5، ص 05

[10] : كتوش عاشور، طرشي محمد ، تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17–18أفريل ، إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف– ، 2006 ، ص 133 .

[11] عبد الرحمن يسرى أحمد،تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها ،الدار الجامعية ،مصر ،1996ص17

[12] احمد رحموني ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري ، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 15

[13] . فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 50

[14] شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر– واقع وآفاق– ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، يومي 8–9 أفريل ، جامعة عمار ثليجي– الأغواط، 2002 ، ص172

[15] كاسر نصر المنصور،شوقي ناجي،إدارة المشروعات الصغيرة،دار حامد للنشر،عمان الأردن، ،2000ص42

[16] بن رجم محمد خميسي ، بوفاس الشريف، إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – تجربة ولاية سوق أهراس– ، ملتقى حول آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر– الفرص والعوائق – ، أيام 03–04–05 / ماي ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2011 ، ص 04 .

[17] سليمان صر ، محسن عواطف ، ،الاقتصاد الإسلامي – قراءة مفاهيمية تأصيلية – ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، العدد 12 ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011، ص 186 .

[18] نبيل جواد، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ،2007ص.85

[19] سليمان ناصر،عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية ، الملتقى الدولي الأول حول :الاقتصاد الإسلامي – الواقع ورهانات المستقبل– ، يومي 23–24 /فيفري ، غرداية ، الجزائر ، 2011 ، ص 06

[20] نبيل جواد، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ،2007ص 85.

[21] شريفة رفاع ، يوسف قريشي ، منى مسغوني ، مؤشرات الأداء المجسدة للأولويات الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، مجلة الباحث ، عدد 15 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015 ، ص 21

[22] رزيق كمال ، عوالي بلال، بين المعوقات والتحدت، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة –الواقع والرهنات– ، يومي 14و 15نوفمبر ،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، 2016 ، ص 08

[23] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد35 ، العدد 1 ، عمان، الأردن،2008، ص177

[24] باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 189 .

[25] العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس ،2011/2010 ، سطيف ، ص 47

[26] زكية مقري، شوقي مانع، أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 15جامعة ورقلة، 2015، ص ص 48-49

[27] عبد الوهاب كافي ، أثر العضوية في المنظمة العالمية للتجارة على مبدأ السيادة إشارة لحالة الجزائر، رسالة الماجستير ، جامعة الجزائر :قسم الحقوق والعلاقات الدولية، 2005ص .140

[28] هيثم سلطحي ، التنمية السياسية في المجتمعات النامية مشكلاتها وآفاقها ، مجلة جامعة دمشق ، العدد 02 ،1997 ، ص 13

[29] عبد الوهاب كافي، مرجع سبق ذكره ، ص 150

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر